مقال

القيادة الإدارية ودورها في عمليات الإصلاح الإداري والتنمية الإدارية في المملكة الأردنية الهاشمية

د. ناصر أحمد أبو شيخة *

بالرغم من أن تقييم جهود ومحاولات الإصلاح الإداري والتنمية الإدارية في المملكة الأردنية الهاشمية، يتطلب ممن يقوم بذلك أن يرصد ويحلل هذه الجهود من بدايتها. وبالرغم أيضاً من أننا لا نقلل، بأية حال من الأحوال، من الجهود المخلصة والدؤوبة للنهوض بقدرات وإمكانات الجهاز الإداري للدولة، فإنه يمكن القول أن المتتبع لهذه المحاولات يلحظ أنها لم تحقق الأغراض المستهدفة منها وشابها الكثير من الشوائب. وفي تقديرنا، أن ذلك راجع بصفة أساسية إلى سببين: أولهما، القيادة الإدارية نفسها، سواء فيما يتعلق بأسس اختيارها وتدريبها وتقييمها. وثانيهما، استعارة نماذج ومبادىء الإصلاح الإداري والتنمية الإدارية من المجتمعات المتقدمة التي ليس من الضروري أن تناسب الدول النامية، ومنها الأردن، لرفع كفاءة جهازها الإداري.

لقد اتضحت مؤخراً حقيقة أن بناء الدولة الحديثة وتقدمها يتوقفان على الاهتمام بتنمية الموارد البشرية فيها، وتنظيم جهودها في شتى مجالات العمل، ولا يمكن، بالطبع، تجاهل الموارد الاقتصادية للدولة، ولكن دور الموارد البشرية في التنمية الوطنية لا يقل إن لم يجاوز دور وأهمية الموارد الاقتصادية في ذلك. وإن كفاءة وفعالية أية مؤسسة في أداء أعمالها وتحقيق أهدافها تتوقف، إلى حد كبير، على نجاح القادة الإداريين في قيادة عملياتها. ولا تختلف مؤسسة عن أخرى في هذا المجال، إذ كما يصدق هذا القول على المؤسسات الحكومية الخدمية يصدق على المؤسسات التي تقوم بإنتاج سلعي ملموس، سواء كانت حكومية أو أهلية.

ولعل من نافلة القول أن نذكر ذلك التأثير الذي يحدثه القادة الإداريون على اتجاهات وسلوك العاملين في المؤسسات وعلى التقسيمات التنظيمية في مؤسساتهم. فإذا ما اتسم سلوك القائد الإداري بالجدية والانضباط والموضوعية، كانت هذه السمات هي الصفة العامة لسلوك أفراد المجموعة التي يقودها، ومن ثم، فإن التزام القائد الإداري بالقيم الصالحة هو أساس تربية الأخلاق في جميع المؤسسات، وهو ما يجب أن يحظى باهتمام كبير من لدن القيادة السياسية في مجتمعنا.

ولنا أن نتساءل هنا، إذا كان هذا هو الدور المتوقع والمطلوب للقادة الإداريين في مؤسساتنا فهل أولينا الأهمية المطلوبة لاختيارهم؟ وهل يتم ذلك بطريقة علمية موضوعية؟

إن إطلالة سريعة ونظرة من عين طائر -كما يقال- على الواقع العلمي لمؤسساتنا، توضح لنا أن بعض القادة الإداريين قد بدأوا حياتهم في الدرجات الدنيا للسلم الوظيفي واستمروا في الصعود فيه ببطء، بعد أن مروا بتجارب قاسية مع البيروقراطية بعيوبها المعروفة، وهو ما أثر في الاتجاهات السلوكية في ممارساتهم لأعمالهم في المواقع القيادية. وأن بعضهم كذلك استطاع الصعود بسرعة لعملهم بالقرب من قيادات عليا يسرت لهم عملية الصعود، إما اجتهاداً وتقديراً لكفاءاتهم وإما للثقة فيهم.

وثمة فئة من القيادات الإدارية بدأت حياتها الوظيفية في مجالات

* عميد كلية العلوم الإدارية في جامعة فيلادلفيا

عمل ذات نظم وظيفية خاصة بها، كالجامعات، ثم تم نقلها، وهي في منتصف عمرها، إلى مؤسسات أخرى لتمارس وظيفة قيادية. وقد مثل وجود هذه الفئة في هذه المؤسسات نقطة اختناق حجبت عن العاملين فيها فرصة الصعود إلى مستويات الإدارة العليا، نظراً لاستمرارهم في العمل في مواقعهم لمدة طويلة. وهو ما أثر بالسلب على الروح المعنوية للعاملين في هذه المؤسسات.

وإذا كانت هذه بعض مصادر القيادات الإدارية في مؤسساتنا فإن من هذه القيادات ما يمثل النمط البيروقراطي (بالمعنى الشعبي للبيروقراطية) سواء في الإجراءات والتركيز على الروتين، بغض النظر عن الأهداف المطلوب تحقيقها، أو في التركيز على رسميات العمل ورموز المكانة. أو في محاولته باستمرار أن يبين أنه من طبيعة مختلفة عن أفراد الشعب، وبالتالي يتسم سلوكه بالتعالي عليهم. وأنه كذلك في مكانة وطبقية أعلى من تابعيه، مما يوجد فرصة للتعالي عليهم ووضع حجاب بينه وبينهم.

ومن هذه القيادات ما يمثل نمط الإداري «الشاطر»، وهذا النمط من القياديين يشعر بأنه أذكى من الجميع، وأنه قادر على تطويع كل شيء وأي شيء، ويتخذ من المظهرية والجوانب الشكلية سمة لنجاحه في العمل، بغض النظر عن الجوانب الكيفية أو الكمية لعمله. فالمهم لديه أن ينظر إليه الآخرون «المهمون» أنه ناصح وكفء ومنجز.

ومن هذه القيادات كذلك ما يمثل نمط القائد الإداري المتسلق، وهو غالباً من صغار السن نسبياً، استطاع أن يصل إلى مركز القيادة بأسلوب أو بآخر من الأساليب غير الموضوعية السائدة في المجتمعات النامية، فلا يهمه غير إرضاء قياداته، كما لا يتورع عن عمل أي شيء في سبيل الوصول إلى مآربه. وهو عادة ينظر إلى من هم أدنى منه كسلمية يستخدمهم في الصعود إلى أعلى، ومن هذا المنطلق يعاملهم.

ومن هذه القيادات، أخيراً، القائد الإداري المجتهد، وهو مخلص في عمله، ويتصور أنه يتعلم من خبرات العاملين معه، وأن عمله لا يكتمل إلا بأعمالهم وأفكارهم.

وإذا ما انتقلنا بالحديث إلى مبادئ ومفاهيم ونظريات الإصلاح الإداري الأردني بل المجتمع الإداري النامي عامة- بادرنا إلى القول أنه تم استعارة مثل هذه المبادئ والمفاهيم من المجتمعات المتقدمة، اعتماداً على أن هذه المبادئ تتخذ صفة العالمية في التطبيق. وقد أدت مثل هذه الاستعارة إلى شيوع تصور (خاطئ) بين المشتغلين العرب في علم الإدارة، مفاده أن حرق المراحل والقفز من وضعية التخلف الإداري إلى وضعية متقدمة باتجاه الكفاءة والفعالية وتحسينها بوتائر عالية لا يتأتى إلا من خلال تقديم التوصيات ونواحي الإصلاح والتطوير التي جاء بها الفكر الإداري الغربي. وقد لاحظنا مؤخراً الكثير من «الوصفات» في تصدير دعوات الإصلاح والتنمية الإدارية التي منيت بالفشل الذريع، والتي يمكن أن توصف، في أحسن الأحوال، بأنها أسهمت في توطين التخلف الإداري، وأنها ليست إلا نداءات ودعوات خاوية، أقل ما يمكن أن يطلق عليها اصطلاحاً «نظريات ذات اتجاه جزئي» في رسم أبعاد ومحددات الكفاءة والفعالية الإدارية بسبب إهمالها للعامل التاريخي والبيئي للمؤسسات.

والطريف في الأمر أن بعض المشتغلين في علم الإدارة في الوطن العربي، لجأوا إلى تشويه الحقائق أحياناً لتطويعها وفق الأفكار المقتبسة من هذه النظريات، مما أدى بهم إلى علاقة دوغماتية لموضوعهم، حتى أن المرء ليحار حين يجد أتباع النظرية البيروقراطية في احدى البلاد العربية أكثر تشيعاً من أصحابها في المانيا وأمريكا، ويجد أتباع نظرية الإدارة العلمية أكثر دوغماتية من نظرائهم الأمريكان.

أن الرأي الذي نعتنقه حول هذه المسألة، أن معظم المفاهيم والنظريات الإدارية الغربية تلخص تجربة المنطقة التي ظهرت فيها، ومن ثم فهي لا تصلح للتطبيق الآلي عندنا، لكن هذا لا يعني أنها ضارة بنا بالضرورة، ولست أدعو هنا إلى الوقوف عند أسلافنا العظماء والتغني بالماضي التليد، بل لابد من أن نقدم شيئاً يساعد في السير على طريق التقدم، إن خلاصة ما ندعو إليه هو التعبير الواعي المخطط لدى الانفتاح على الفكر الإداري العالمي، وأنه لابد من استنبات فكر إداري عربي يستجيب لواقعه ومعطياته. ولا شك أن مثل هذه الاستعارة لمبادئ ونظريات الإدارة تغفل حقيقة أساسية هي أن المنهج الملائم لدراسة الظواهر الإدارية في مجتمعات مختلفة هو مدخل النظام المفتوح، ذلك المدخل الذي يدرس الظاهرة الإدارية في إطار تفاعلها مع البيئة المحيطة بها، التي بدون أخذها بعين الاعتبار تجعلنا نتحدث كثيراً عن أسباب فشل مجهودات الإصلاح الإداري دون الوصول إلى معرفة وسائل العلاج.

ونؤكد هنا أن الادعاء بوجود مبادئ عامة عالمية لتنظيم وإدارة المؤسسات، ونمط واحد لترجمتها إلى أنظمة تطبيقية هو قول يغفل التفاوت الشديد بين تطبيقات وظواهر ومشكلات الإدارة من مجتمع إلى آخر، ويغفل التفاعل المتشعب بين خصائص المجتمع وطبيعة سلوك أنظمة الإدارة فيه. وفي كلمة، إن هذا القول يغفل الاختلافات الحضارية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية بين المجتمعات.

ونعني بمدخل النظام المفتوح، أن النظام الإداري يستمد مدخلاته من البيئة المحيطة ثم يقذف مخرجاته في هذه البيئة، وبالتالي فإنه ليس من المستطاع تحسين عمليات تشغيل هذا النظام دون إجراء تحسينات ملازمة في البيئة المحيطة. فالنظام الإداري جزء من البيئة يتأثر بها ولكنه يؤثر فيها أيضاً.

ورب قائل أيضاً أن هذا المنهج أو المدخل في الإصلاح مدخل قانط يفقد الأمل في كل عملية إصلاحية أو تنموية، ما دامت البيئة لم تتغير أو تتحسن بالقدر المناسب. ولكن سرعان ما تذوي مثل هذه الحجة إذا تذكرنا أنه بإمكان الجهاز الإداري ممارسة دوره المهم في التأثير على البيئة ومساهمته في تطويرها والنهوض بها.

وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يقع على عاتق القيادات الإدارية في الجهاز الإداري، ممارسة هذا التأثير على البيئة المتخلفة المحيطة بها لكي تتمكن من النهوض بها. وهذا يوجب ضرورة إيلاء الاهتمام البالغ بقيادات الجهاز الإداري نفسه لجعلها أكثر فعالية في النهوض بالبيئة، وبالتالي النهوض بالجهاز الإداري نفسه.

وإذا كان مثل هذا الدور مطلوب وضروري ومتوقع، فإن الخطوة الأولى في ذلك هي الاختيار الرشيد لهذا القائد الإداري. وهذا ينقلنا إلى قضية مهمة هي، هل ينبغي التركيز على السمات الشخصية والمميزات الجسدية للقائد الإداري وحدها لتجعل هذه السمات منه قائداً فاعلاً في مؤسسته؟ إن الإجابة عن هذا بالنفي، ذلك أن الدراسات والممارسات الإدارية أثبتت عدم وجود علاقة ارتباطية خطية بين سمات الشخصية والفعالية القيادية. كما أن صعوبة إيجاد مقياس لهذه الصفات، وصعوبة الإتفاق عليها في الوقت نفسه، وصعوبة توافرها في العدد الكبير المطلوب لقيادة مئات المؤسسات وآلاف الإدارات والأقسام في الجهاز الإداري يجعل التمسك بهذا المعيار مسألة غير عملية.

وإذا كان الأمر كذلك، فهل ينبغي التركيز على نمط العلاقة المتوقعة بين هذا القائد المحتمل ورسالة وعمل المؤسسة وبينه وبين مرؤوسيه، من حيث درجة تفويضه السلطة لهم، والاستماع إلى آرائهم، ومشاركتهم، وتوفير فرص التنمية والتدريب لهم، إلى غير ذلك من العلاقات الإنسانية الدافعة للعمل بحيث يمثل كل هذا أساساً سليماً لاختيار القائد الإداري.

إن الإجابة عن ذلك بالنفي أيضاً، إذ أن الكثير من الدراسات قد أثبتت أن مثل هذا النمط من القيادة لا يصلح في كل المؤسسات، وفي كل مراحل نمو المؤسسة.

وإذا كان الأمر كذلك إذن، فما هو الأساس السليم لاختيار القادة الإداريين؟

تقتضي الإجابة عن هذا التساؤل أن نتناوله بشيء من التفصيل، كي يتضح الأساس الذي نراه في هذا الشأن.

وهنا أجدني مضطراً إلى القول أن التحدي الحقيقي الذي يواجه القائد الإداري في أية دولة (ومنها الأردن) يتمثل في أن مدخلات النظام الإداري نفسه لا تنسجم مع مبادىء وقوانين ولوائح وأساليب عمل ذلك النظام، فالمدخلات آتية من بيئة هذا النظام، في حين أن هذه المبادىء والقوانين إلخ.... استوردت في معظم الأحيان من بيئة مغايرة. وقد يجري التطوير لهذه المبادىء والصيغ وأساليب العمل في الوقت الذي لا تتغير فيه مدخلات هذا النظام، أو أنها تتغير بتسارع أقل، على أحسن الأحوال. وهذا على عكس الحال في الدول المتقدمة، إذ أن المرء يلحظ إنسجاماً كبيراً بين طرفي المعادلة هذه. فالمبدأ والنظرية والأسلوب نشأ من البيئة نفسها، فلم يحصل التناقض القائم لدينا.

ولسوء الحظ، فقد فشلت القيادات الإدارية في مؤسساتنا، بالرغم من فهمها أحياناً أبعاد هذه البيئة، في تغيير هذه المدخلات لتصبح ملائمة لهذه المبادىء والصيغ، حتى أن المرء ليلحظ أن التعامل مع قيم المحسوبية والوساطة و.... كأنها معطيات لا يمكن تغييرها. وفي كلمة، إن الجهاز الإداري قد تأثر بالعديد من عوامل التخلف الكامنة في البيئة المحيطة من قيم وأفكار وأنماط سلوكية وسياسات بينما كان التأثير العكسي المطلوب ممارسته من قبل النظام الإداري نحو النهوض بهذه البيئة محدوداً للغاية، إن لم يكن معدوماً.

إن الدور الأساسي الذي نتوقعه من القائد الإداري أن يكون واعياً بالبعد الأخلاقي والاجتماعي لدوره القيادي، المتمثل في إحساسه بأنه مسؤول عن ممارسة نوع من التأثير الهادف إلى تنقية مدخلات النظام الإداري من الشوائب، هذه الشوائب التي تعطل فعالية النظام الإداري كله، وتعوق بالتالي تحقيق الأهداف التنموية المعقودة على هذا الجهاز.

وعلى القائد الإداري أن ينظر حينذاك إلى هذا الدور على أنه دور حتمي ورسالة يتوقف على قيامه بها مستقبل أمته ورفاهيتها، وأن مجرد رفض الواقع المتخلف في الدول النامية لم يعد يكفي لتنميتها، ولكن يجب العمل على تغيير هذا الواقع. ومن هنا يبرز الدور المهم له ولزملائه القياديين في التأثير على البيئة المحيطة التي تغذي هذا النظام ببذور تخلفه.

وعلى ذلك، فإن العامل الأساسي والمهم في اختيار القادة الإداريين، هو مقدار فهمهم للبيئة ومقدار تعاملهم مع هذا المتغير، ومقدار قيامهم بهذا الدور. ولابد من التأكد من توافر درجة عالية من الاهتمام بالتأثير الإيجابي على البيئة من جانب المرشحين للمناصب القيادية في الأجهزة الإدارية. وليس من الصعوبة البالغة التأكد من ذلك، فالتاريخ الوظيفي والممارسات السابقة يمكن إن تعطي القيادات السياسية فكرة عن مدى توافر هذا الاهتمام عند ترشيحها لشاغلي مناصب القيادات الإدارية في المؤسسات والأجهزة المختلفة.

ولا ندعي أن هذا العامل هو العامل الأوحد لدى اختيار القيادات الإدارية، إذ أن هناك عاملاً آخر نراه مكملاً له ويكتمل به، ألا وهو عنصر الكفاءة والنظرية الموضوعية.

وعند عنصر الكفاءة لنا وقفة متأنية، نبدأها بالقول ان المهمات في مستوى الإدارة العليا مهام إدارية بالدرجة الأولى وليست فنية. ولذلك فأساس الاختيار هو توافر القدرات والمهارات الإدارية وليست القدرات الفنية. وبعبارة أخرى، فإنه ليس من الضروري أن تتوافر في القائد الإداري مهارات فنية عميقة، وإن نجاحه كمدير يعتمد على نسجة سياسة محكمة من الخيوط المنفصلة التي تمثل الخبرات والتخصصات المتاحة للمؤسسة.

ومن المؤسف حقاً أن نسمع كثيراً من الآراء في الدول النامية الحديثة العهد بالتطوير الإداري ترى ضرورة تغليب عوامل المهارة الفنية على غيرها من المهارات لدى اختيار القائد الإداري، ومن ثم يلزم أن يكون على رأس المؤسسة الفنية رجل فني متخصص في مجال أو نشاط المؤسسة. وهذه الآراء تتناسى في الواقع أن القائد الإداري بحاجة إلى ما هو أهم من المهارة الفنية، أنه يحتاج إلى المهارة والكفاءة الإدارية والإنسانية القادرة على قيادة مختلف التخصصات والنواحي الفنية بالمؤسسة. أما أن نقيم على رأس المؤسسة رجلاً متخصصاً في مجال عمل المؤسسة دون أن تتوافر لديه القدرات الإدارية فإننا بذلك نفقد كليهما، المؤسسة حيث لا قبل للقائم على رأسها بتحمل تبعات الإدارة، والقائم على رأس المؤسسة حيث أبعدناه عن تخصصه الأصيل وهو أحوج ما يكون إليه.

إن تقييم قدرات المرشحين لشغل هذا المستوى الوظيفي العالي لابد أن يشمل تقييم القدرات Ability Appraisal، ونعني بها القدرات

التعليمية والتدريبية، والخبرات والمهارات الإدارية، والقدرات الذهنية، والقدرة على تحمل المسؤولية والتصرف ومواجهة المشاكل الإدارية. كذلك تقييم الشخصية Personality Appraisal، ونعني بذلك كافة الخصائص والصفات التي تظهر قدرة الشخص على التكامل مع الأفراد واستمالتهم وحفزهم على العمل، وكذلك الخصائص التي تعكس قدرة الشخص على التكيف والتأقلم Adjustment مع الظروف المتغيرة، ومدى تقبله للنقد وقدرته على القيادة والحكم، والقدرة على التعبير عن الذات، والقدرة على التقدم والترقي. كما أن توازن الشخصية من الأمور المهمة. هذا إلى جانب تقييم العوامل المهمة. هذا إلى جانب تقييم العوامل الاجتماعية Social Apprasial، ونعني بها سلوك الشخص، وأخلاقياته، وعلاقاته الاجتماعية وغيرها.

ويقترن بعنصر الكفاءة عنصر النظرة الموضوعية للأمور، إذ أن نظرة القائد الإداري ينبغي أن تتسم بالموضوعية وعدم التحيز لعناصر القرابة والمحسوبية والعصبية العائلية، والنظرة العلمية التحليلية للمشكلات التي يقابلها في الحياة اليومية، وعدم الاعتماد على الحدس والتخمين والتفاؤل والتشاؤم، إلخ. بالإضافة إلى النظرة المتكاملة لكل أجزاء المشكلة، وضرورة التنسيق بين النظام (الجهاز) الإداري الذي يتولى القائد رياسته وسائر الأنظمة التي تتفاعل معه في البيئة المحيطة.

ووفق هذا المنظور، فإن هناك عدة أنماط للقيادة الإدارية. وأول هذه الأنماط القيادة السلبية التي لا تنظر إلى الأمور نظرة موضوعية. كما أنها لا تهتم بتطوير البيئة حولها. وغالباً ما تكون قد وصلت هذه القيادات إلى مواقعها من خلال الأقدمية، وبالإعتماد على العلاقات الشخصية والولاء المطلق لذوي النفوذ. ومثل هذه الفئة سعيدة بما وصلت إليه، وتخشى إن سادت في المجتمع معايير الكفاءة وقيم الموضوعية أن تفقد مكانتها.

وثمة فئة من القيادات الإدارية تنادي بشعارات هدفها تطوير المجتمع، وذلك لمجرد التظاهر، وهي لا تتمسك بمعايير الكفاءة والقيم الموضوعية. وهي بذلك تكون قدوة سيئة لغيرها، ويكون تأثيرها ضعيفاً في العاملين معها.

وهناك فئة من القيادات الساخطة المتبرمة بالبيئة من حولها، بما تحمله من قيم، وهي لا تألوا جهداً في نقد سلبيات هذه البيئة، وتنادي بضرورة أن يتكامل أي نظام فرعي مع النظم الفرعية الأخرى، وتعتقد أنه ليس من مسؤوليتها تطوير المجتمع، وهي بذلك تتخلى عن دورها القيادي، بل إن كل ما عليها أن تتقن مهنة الإدارة وتتمسك بتلابيب الموضوعية.

وهناك فئة من القيادات الإدارية لا تهتم بمعايير الكفاءة إلا كلما سنحت لها الفرصة بذلك. كما أنها لا تصر على تطوير البيئة والمجتمع إلا إذا واتتها الفرصة ولم يمثل ذلك خطراً عليها، وكانت استجابة المجتمع والبيئة في محاولات التطوير إيجابية، فإن لم تكن كذلك فلا داعي للمحاولة. وربما يكون هذا النمط القيادي أكثر الأنماط شيوعاً في الدول النامية وفي الإدارة الأردنية. وهذا النمط يتسم بلون من الذكاء في مواجهة المواقف المتغيرة في بيئته السياسية والاجتماعية، ولكنه ليس إيجابياً بما فيه الكفاية لقيادة عمليات التغير الاجتماعي وممارسة التأثير المطلوب في جهازه الإداري ثم على البيئة المحيطة، بحيث تتحقق له الفعالية والتأثير.

وهناك، أخيراً، القيادة الفعالة التي تتشبث بقيم الكفاءة ومعايير الموضوعية، وفي الوقت نفسه تهتم بتطوير البيئة وتقدمها إلى درجة كبيرة، ومثل هذه القيادة تؤمن بأن مصلحة المؤسسة في المدى الطويل تكمن في تنقية البيئة المحيطة بالمؤسسة من الشوائب التي تعوق قيامها بدورها.

وإذا ما انتهينا من اختيار القادة الإداريين، فإن تنمية قدراتهم ومهاراتهم الإدارية يمثل مدخلاً أساسياً لإضفاء الصبغة المهنية على الإدارة.

إن التنمية الإدارية تهدف إلى تغيير سلوك المديرين وتطوير أفكارهم وقدراتهم على التجديد والابتكار، حتى يصبحوا قادرين على مواجهة مشكلات وتحديات ومتطلبات التطوير والنمو، ومن ثم لا يمكن الأخذ بالرأي الذي ينادي بأن القدرات الإدارية تكتسب فقط من خلال ممارسة العمل الإداري على الطبيعة.

إن هذا كله، يلقي على القائد الإداري أعباء لا يمكن مقابلتها إلا بزيادة وعيه لاتجاهات المجتمع والأفراد والجماعات والسياسات العامة.

وأياً كان أسلوب تنمية القدرات والمهارات الإدارية للقادة الإداريين فإنه يجب التركيز على المفاهيم العامة التي تكسب القادة الإداريين مهارات وقدرات إدارية تمكنهم من معالجة المشكلات الإدارية بكفاءة، وتشمل هذه المفاهيم، بصفة خاصة، الأسلوب العلمي في اتخاذ القرار الإداري، باعتبار أن المشكلة الإدارية هي في الأصل مشكلة اتخاذ قرار، والأسلوب العلمي في تحليل الظواهر الإدارية ودراسة أسبابها وربط السبب بالنتيجة، وأسلوب الإدارة بالأهداف، باعتبار الهدف هو الذي يحكم كافة التصرفات الإدارية، إلى جانب تحليل التنظيم، واقتصاديات الإدارة، ونظريات التنظيم، والمدخل السلوكي في الإدارة. هذا بالإضافة إلى أن المهارات المطلوبة للقائد الإداري التي تؤهله لمقابلة تحديات المجتمع ومقابلة تطويره تفرض على برامج التنمية الموجهة له أن تقدم المعرفة المتعمقة بالبيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤثر في المؤسسة وحياتها ونظمها.

إن ما نود أن نخلص إليه هنا، أن يصبح الاهتمام بتطوير البيئة المحلية عنصراً أساسياً في خطط وبرامج التنمية للقيادات الإدارية. وأن يؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم مجهودات القيادات الإدارية مدى مساهمتها في تطوير المجتمع المحلي والبيئة بها بشكل يحابي التنمية، ومدى الأثر الذي تركته هذه القيادات في غرس قيم واتجاهات ومبادىء الموضوعية والبعد عن التحيز، إلى جانب الإيمان بتطبيق الأسلوب العلمي والنظرة المتكاملة لجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تساؤلات حول التفاعل الثقافي في القرية الالكترونية

د. تيسير صبحي *

شهد العقد الأخير من القرن الحالي حركة واسعة تسعى إلى تنشيط الاهتمام بالتطبيقات المحوسبة، وتركز على ضرورة ربط أرجاء العالم كافة بشبكات حواسيب متطورة، كي يغدو العالم قرية إلكترونية تتوافر فيها كل متطلبات الحياة العصرية، ويجول فيها الإنسان ويصول دون أنْ تعترضه عقبات ولا حواجز. وقد نجحت هذه الحركة بأبعادها العلمية والتقانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتربوية في إحداث ثورة المعلومات، ورسمت ملامح القرن المقبل، وهي ما تزال تحرّك العالم (المتقدم) المتيقظ لمستقبله. ومن هذا المنطلق نجد الكثير من القرارات والخطط والمشروعات المستقبلية في مختلف ميادين الحياة تنبني على أساس الملامح والمؤشرات الحالية للتقدم العلمي والتقاني بعامة والآثار الإيجابية المتوقعة لثورة المعلوميات.

والذي أرجوه السّاعة أنْ تكون هذه الورقة بمثابة أداة للعصف الذهني وتحفيز الدماغ على التفكير في جملة قضايا ومسائل على درجة عالية من الأهمية، وهي تطرح نفسها السّاعة بإلحاح على المثقفين بعامة والمشاركين في هذا المؤتمر بخاصة.

المثقفون من غير رجال العلم يعيشون في عزلة عمّا يجري في دنيا العلم والتقانة؛ فهم لا يعرفون شيئاً تقريباً عما يجري في البيئة المحيطة بهم والعالم من حولهم، ولا يقدرون وقعه وآثاره في حياتهم وحياة الناس تقديراً سليماً؛ فهم إمّا منبهرون بها بشكل ساذج أو منصرفون عنها بصورة لا عقلانية؛ فالمثقف من غير العلميين تجده وسط هذا العصر الطافح بالبحوث والدراسات العلمية والاكتشافات الكبيرة والتقانات المتطورة وشبكات الحاسوب مشدوهٌ ومذهول، بل إنّ شعوره لا يكاد يختلف عن شعور مَنْ سقط لتوه على سطح المريخ.

كثيرة هي الأسئلة التي تدور في ذهني السّاعة، وتبحث عن إجابات قد لا يستطيع فرد الإجابة عنها، وقد تحتاج إلى بحث ودراسة معمقة ومعالجة دقيقة وموضوعية لإيجاد الإجابات لها. وقد لا نستطيع الإجابة عنها في الوقت الراهن.

ونسأل أنفسنا بداية السؤال التّالي: أين يقف المثقف -في أي بلد أو أي مجتمع- من الثورة العلمية والتقانية بعامة وثورة المعلوميات بخاصة؟

سأحاول في هذه الورقة أنْ أعرض بداية الملامح والمظاهر التقانية للعقد الأخير من القرن العشرين، وهي ذاتها سمات العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين.

أولاً: الأقمار الصناعية:

يسير في الفضاء الخارجي عدد كبير من الأقمار الصناعية التي تمّ تطويرها للقيام بوظائف عديدة، ومن وظائفها ما يندرج في الإطار

* كلية الآداب والعلوم - جامعة آل البيت - وقد قدمت هذه الورقة ضمن مؤتمر فيلادلفيا الثاني.

العسكري، ومنها ما يندرج في إطار الأغراض والاستخدامات المدنية للأقمار الصناعية. وخلال الأعوام القليلة المتبقية من هذا القرن ستنطلق إلى الفضاء الخارجي العديد من الأقمار الصناعية التي ستعمل على تزويد العالم بشبكة اتصالات هاتفية تغطي العالم كله، ويمكن الإفادة منها في التخاطب المباشر من دون الحاجة إلى وساطة المحطات الأرضية.

ويشير واقع الحال إلى أنّ العرب لم يستطيعوا اللحاق بركب التطور في مجالات الاتصالات بعامة والاتصالات الفضائية بخاصة، ولن يكون في مقدورهم ذلك في المستقبل القريب، وبخاصة بعد الثورة الهائلة التي حدثت في هذا القطاع الحيوي والمهم.

وعندما نتحدث عن الأقمار الصناعية في هذا المؤتمر فإنّه يعنينا بالدرجة الأولى أنْ نسأل السؤال التّالي:

ما الدور الثقافي للأقمار الصناعية؟

بعد إطلاق الأقمار الصناعية وانتشار محطات التلفزة الفضائية أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة، وأصبحت هناك قنوات ثقافية متخصصة؛ فهذه محطة تلفزيون «أونيكس» وهي متخصصة بالموسيقى وتبث بمعدل ١٨ ساعة يومياً عبر القمر الصناعي يوتلسات التّابع للمنظمة الأوروبية للاتصالات عبر الأقمار الصناعية. وتعمل هذه القناة على توفير الثقافة الموسيقية بأشكالها، ومنها: المعلومات والإرشادات إلى جانب متعة تذوق الموسيقى، وهي تقوم بإعداد برامجها الخاصة إلى جانب المقابلات وعرض البرامج الوثائقية، وغيرها من البرامج ذات العلاقة بالثقافة الموسيقية.

ومن الجدير بالذكر أنّ مصر كانت أوّل دولة عربية تبدأ البث التلفزيوني الفضائي، وذلك عندما افتتحت القناة الفضائية المصرية في عام ١٩٩٠. تلتها محطتا تلفزيون دبي وتلفزيون أبو ظبي الفضائيتان في عام ١٩٩٢، ثم المحطات العربية الأخرى في الأعوام اللاحقة.

أمّا أوّل محطة تلفزيون فضائية عربية خاصة فقد بدأت البث في الثامن عشر من شهر أيلول (سبتمبر) من عام ١٩٩١. وتبعتها محطتا راديو وتلفزيون العرب ART وأوربت (Orbit) في عام ١٩٩٤. ويتجاوز عدد المحطات الفضائية العربية، الحكومية والخاصة، العشرين محطة تلفزيونية، يبث معظمها عبر الأقمار الصناعية «عربسات»، و«يوتلسات» و«غلاكسي» وغيرها.

وفي تحرك يهدف إلى الاستئثار بالمشاهدين والانتقال بهم إلى القرن الحادي والعشرين، أعلن بيل غيتس (رئيس مجلس إدارة مايكروسوفت) وبوب رايت (رئيس شبكة NBC) أنهما سينشآن قناة إخبارية تلفزيونية تبث برامجها على مدار الساعة، وستكون هذه المحطة مربوطة بشبكة «إنترنيت».

وخلاصة القول في إطار هذا المحور أنّ السما، قطر صوراً وبيانات على مدار السّاعة، وبعد أنْ كان مفروضاً على المشاهد جسدياً ومكانياً أنْ يرتبط مع عدد محدد من القنوات التلفزيونية الأرضية أصبح لا يفصله عن أي محطة في العالم زر على جهاز صغير تمّ تطويره لهذه الغاية.

ثانياً: الاتصالات الإلكترونية:

يلاحظ المتتبع لاتجاهات صناعة الاتصالات العالمية عدداً من العناوين الرئيسية التي تشير إلى هذه الاتجاهات، ولعل من أبرزها سيادة الاتصالات اللاسلكية، وبالتّالي عدم وجود أي قيود تحد من حرية الفرد، وأصبح في مقدورنا تبادل المعطيات الإلكترونية مثل البريد الإلكتروني، وهو وسيلة اتصال متطورة لتبادل الرسائل والملفات عبر شبكات الحواسيب بسرعة كبيرة. أضف إلى ذلك الاتجاه نحو المؤتمرات التفاعلية المحوسبة عن بعد التي تختصر المسافات وتوفر الوقت والجهد والمال، ويمكن أنْ تنعقد في أي مكان وزمان من دون الحاجة إلى وسائط نقل أو ترتيبات الإقامة أو تأشيرات سفر!!

ثالثاً: الهاتف الخلوي العالمي (يونتف الاتصال الإلكترونية الدولية):

أصبح في مقدورك الآن أنْ تحمل هاتفك الخلوي في جيبك؛ وإذا قمت بتوصيل هذا الهاتف بجهاز الحاسوب المحمول (النقال) أصبح هذا الهاتف تافذتك إلى الفاكس (التاسوخ)، والبريد الإلكتروني. وفي وقت قريب سيكون في مقدور هذا الجهاز أنْ يوفر لك الأخبار، ويتيح لك الوصول إلى بنوك المعلومات والبيانات.

وتمتاز أجهزة الهاتف الخلوية العالمية بأنّها خفيفة الوزن وصغيرة الحجم ولها رقم اتصال واحد يمكن الاتصال به أو استخدامه في أي مكان على سطح الكرة الأرضية. وستكون هذه التقانة ثورة في عالم اتصالات المستقبل.

تصور أنّك في مكان ما من الصحراء على ظهر جمل ضمن قافلة في رحلة مغامرة، ويرن هاتفك العالمي، وإذا به مدير استثماراتك يطلب موافقتك بخصوص بيع بعض الاسهم... هل تريد أنْ تبيع أم لا؟!

بقي أنْ أشير هنا إلى أنّه بحلول عام ٢٠١٠م سيكون هناك بنية تحتية مؤلفة من أكثر من ١٠٠٠ قمر صناعي منتشرة في مدارات منخفضة ومدارات متوسطة الارتفاع. وقد أعلنت مؤخراً شركة «تيلي ديسك» المملوكة لشركة «مايكروسوفت» وشركة AT&T للاتصالات أنها تخطط لاطلاق منظومة من ٨٤٠ قمراً صناعياً كي تدور حول الأرض في مدارات منخفضة لتوفير قنوات اتصال عبر المعمورة بتكاليف قليلة. ومع اكتمال هذه المشروعات لن تبقى الاتصالات العالمية حبيسة السياسات المحلية. كما أنّ الدول النامية (المتخلفة) لن تكون بمعزل عنها، وستعمل زيادة كثافة الاتصالات الهاتفية على تسريع التطورات

المستقبلية على مختلف الصعد. ولعل المنطلق الرئيس في ذلك كله هو تكامل أجزاء العالم وربطها في إطار القرية الإلكترونية العالمية؛ حيث نجد أنّ من أبرز المنطويات العملية للثورتين التقانية والعلمية انفتاح (قسري) للتجمعات البشرية على بعضها البعض الأمر الذي قد ينعكس إيجابياً أو سلبياً على ثقافات الشعوب وسلوكاتها، وسرعة التواصل الإنساني بين الأفراد والشعوب.

وخلاصة القول في إطار هذا المحور أنّ الأقمار ستكون الحمام الزاجل في القرن الحادي والعشرين.

رابعاً، حواسيب الجيب:

ستكون أجهزة الحاسوب المستقبلية بحجم مفكرة الجيب، وتتيح لك قراءة البريد الإلكتروني وإرساله، واستقبال الفاكسات وإرسالها، وتخزين النقود، ومراجعة أرصدتك لدى البنوك، والحصول على أي معلومات أو بيانات ومواد إعلامية أو ثقافية أو تعليمية. ويتكامل عمل أجهزة حواسيب الجيب مع عمل أجهزة الحواسيب المركزية؛ حيث يمكن أنْ تعمل مراكز الحاسوب على: توفير النسخ الإلكترونية من الموسوعات والكتب والدوريات، وتوفير المواد التعليمية المحوسبة، وتطوير الأرشفة الإلكترونية وتنظيم الوثائق، وغير ذلك من وظائف ومهمات.

خامساً، شبكات الحواسيب العالمية:

مع تطور الحواسيب وانتشارها بسرعة كبيرة أصبح في مقدورنا ربط هذه الحواسيب في صورة شبكات من مختلف المستويات للقيام بأداء وظائف عديدة؛ فهناك شبكات الحواسيب التي تربط مكاتب أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وهناك شبكات الحواسيب التي تعمل على ربط مكاتب الموظفين في البنوك والشركات والمصانع وأماكن العمل والإنتاج، وتستخدم شبكات الحواسيب في إدارة البورصات وأسواق المال إلى جانب تنظيم التجارة المحلية والدولية، كما تستخدم الحواسيب في تنظيم حركة الطيران الدولية... والأمثلة كثيرة، ولا تستطيع هذه الورقة حصرها. وهذه ليست إلا مجموعة من الأمثلة غايتها إبراز مدى التنوع الذي تتسم به وظائف شبكات الحاسوب.

وتعتبر شبكة «إنترنيت» من أبرز الحواسيب في عالمنا المعاصر. ويتوقع أنْ تحتل مكانة مرموقة ومهمة في حياتنا المستقبلية لا تقل عن أهمية اختراع الطباعة؛ فشبكة «إنترنيت» هي الطريق السريع الذي يقودنا بسرعة كبيرة نحو مشارف القرن الحادي والعشرين.

ولا يفوتني أنْ أشير هنا إلى مقالة قرأتها مؤخراً في إحدى المجلات المتخصصة بصناعة الحواسيب وآفاق استخداماتها المستقبلية؛ حيث يصورّ المقال سيناريو الحياة المستقبلية؛ يصورك وأنتَ تستخدم شبكة «إنترنيت» للانتقال من بيتك إلى مكتبك في مكان العمل، وقبل الوصول إلى المكتب تُدخل بصمتك الإلكترونية في سجل الموظفين، وعند الوصول إلى المكتب تجد التقارير التي طلبتها من الموظفين مخزنة في صندوق بريدك الإلكتروني، وقد تجد رسالة من المدير المسؤول عنك يطلب فيها تقريراً عن إمكانية إصدار صحيفة أو مطبوعة إلكترونية جديدة تعنى بالشؤون السياسية والاجتماعية والثقافية. وبدلاً من الهرولة نحو المكتبة للحصول على المراجع ومصادر المعلومات المطلوبة لإعداد التقرير المطلوب، تلجأ إلى جهاز الحاسوب القابع أمامك فترسل الفاكسات والبريد الإلكتروني إلى جميع الأشخاص للاستشارة والإجابة عن أسئلتك واستفساراتك. كما تستطيع من خلال جهاز الحاسوب الشخصي هذا أنْ تتجول في أرجاء مكتبة الكونغرس وغيرها من المكتبات العالمية، ويمكنك الإفادة من المعلومات والبيانات التي توفرها مراكز البحوث والدراسات.

وبذلك تتوافر لديك المواد اللازمة لإعداد التقرير المطلوب. كما يمكنك القيام بدراسة استطلاعية على عينة من مشتركي شبكة «إنترنيت» للحكم على قابلية تنفيذ التصور المطروح في التقرير الذي قمت بإعداده.

وعند عودتك إلى البيت، قد تكون لديك الرغبة في نسيان العمل لبعض الوقت والتجول بين اللوحات الفنية المعروضة في أشهر المتاحف والمراكز الثقافية العالمية، أو قد تكون لديك الرغبة للتسلية أو المشاركة في نقاش حول بعض اهتماماتك العلمية أو الثقافية... إلخ.

وقبل أن تأوي إلى فراشك لابد أنْ تقضي بعض الوقت في القراءة، حيث تقرأ ما تبقى لك من فصول الكتاب الإلكتروني الذي تطالعه حول الفضاء وحركة النجوم.

السيناريو أعلاه ليس حلماً أو قصة من قصص الخيال العلمي، إنّه حقيقة واقعة تجسد ملامح حياتنا في العقد الأخير من القرن العشرين، وتنسج بدايات حياة أكثر تقدماً وتطوراً سيشهدها العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. بقي أنْ تعرف أنّ عدد المشاركين في شبكة «إنترنيت» يصل إلى أكثر من ٧٠ مليون مشترك من بقاع الأرض كافة، وتوفر هذه الشبكة العديد من الخدمات، ومنها: التسوق الإلكتروني، والتجارة الدولية الإلكترونية، وتتيح لك الاطلاع على أخبار وكالات الأنباء، وشبكات التلفاز العالمية والمطبوعات والكتب والصحف الإلكترونية المتوافرة على هذه الشبكة، إضافة إلى بنوك المعلومات والبيانات والمكتبات العالمية والمتاحف ومراكز السياحة والسفر وشركات الطيران، وخدمات الأرصاد الجوية. أضف إلى ذلك إمكانية النشر باللغة العربية على شبكة «إنترنيت» واستخدامها كمصدر عالمي للمعلومات الاستراتيجية.

ومن المتوقع أنْ تعمل هذه الشبكات على تغيير نمط حياتنا وعملنا ووسائل الترفيه ومصادر معلوماتنا وأساليب ووسائل اتصالاتنا. ويبدو أنّ شبكة «إنترنيت» ستكون الأنموذج الابتدائي لما سيحمله المستقبل من تطورات تنشأ عن اندماج تقانات الاتصالات مع تقانات المعلومات.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: ما الآثار الثقافية والعلمية والتربوية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية لشبكات الحواسيب ومن ضمنها شبكة «إنترنيت»؟

الإجابة عن هذا السؤال ليست بالبساطة التي قد يتصورها بعض الناس. ولكن، نشير بداية إلى أنّ توظيف تقانات المعلومات وتقانات الاتصالات في قرية الحاسوب العالمية قد يساعد في تحقيق فوائد عديدة، ومنها:

(١) توفير الوقت والجهد وتقليل النفقات؛

(٢) تيسير الوصول إلى مصادر المعلومات والبيانات، وسهولة إدارتها؛

(٣) إتاحة الفرص المناسبة للتعرف على إنجازات الشعوب والحضارات الأخرى؛

(٤) تسريع التفاعل الثقافي وتنشيطه؛

(٥) توفير وسائط محوسبة لنقل البيانات والمعلومات والمعارف وتداولها بسهولة ويسر؛

(٦) توفير وسائط محوسبة تساعد في مواكبة الأحداث والتطورات؛

(٧) المرونة في تحويل المعلومات والبيانات من شكل إلى آخر (مثال: تحويل الكتاب الإلكتروني إلى كتاب مطبوع، أو تحويل مقالة مطبوعة في صحيفة إلى مقالة إلكترونية يتم بثها عبر شبكة إنترنيت)؛

(٨) تداخل العلوم وتكاملها، وارتباطها الوثيق بالتربية بصورة تدفعنا إلى إعادة التفكير في النظم التربوية وأهدافها وأدواتها في ظل انتشار التقانات التربوية المتطورة والمواد التعليمية المحوسبة؛

(٩) تطوير وسائل الاتصال والإعلام وتوسيع مجال انتشارها؛

(١٠) القفز على قوائم الممنوعات، وكسر الحواجز المصطنعة.

الخلاصة:

يعالج هذا المؤتمر مسائل عديدة وموضوعات تندرج في إطار الحديث عن التفاعل الثقافي في القرن الحادي والعشرين. ومن وجهة نظري الخاصة أنّ أي حديث عن التفاعل الثقافي يجب أنْ ينبني على إدراك كامل ووعي عميق لما تمّ إنجازه في ميادين العلوم والتقانة في العقد الأخير من هذا القرن. كما ينبغي أنْ نأخذ في الحسبان الآثار الثقافية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية للتقدم العلمي والتقاني، وفي ضوء ملامح الحاضر ومؤشراته نستطيع رسم ملامح المستقبل. وبما أنّ التفاعل الثقافي هو محور حديثنا في هذا المؤتمر فأنا أرى أنْ تُقرأ هذه الورقة بعين المثقف الواعي، وأنْ تُعالج محاورها بعقل منفتح ورؤية مستقبلية لعالم سيكون فيه التفوق الحضاري من نصيب الشعوب والأمم التي استطاعت توظيف نتاجات العلم والتقانة التوظيف الأمثل. كما أرجو الإشارة إلى أن الهدف الرئيس لهذه الورقة هو ممارسة العصف الذهني (Brain storming) كأسلوب لتوليد فكرة أو مجموعة أفكار حول محور المؤتمر أو القضايا والمشكلات التي يتصدى المشاركون فيه لمعالجته، لا سيما وأنّ العصف الذهني يعتبر من أكثر الأساليب المستخدمة في الحل المبدع للمشكلات وتنمية القدرة على التخيل والمرونة والأصالة والطلاقة في التفكير والخروج عن المألوف.

في ضوء ما تقدم، اسمحوا لي أنْ أتوجه بالأسئلة التي قد تحتاج إلى مؤتمرات أخرى من هذا النمط للإجابة عنها، وهي:

(١) ما تعريف الثقافة في العقد الأخير من القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين؟

(٢) ما هي أدوات التفاعل الثقافي ومتطلباته ومحدداته في القرن الحادي والعشرين؟

(٣) ما طبيعة التفاعل الثقافي السائد في العقد الحالي، وما طبيعته في القرن المقبل؟

(٤) ما العوامل الإيجابية التي قد تلعب دوراً مهماً في تعزيز التفاعل الثقافي؟

(٥) ما المعوقات والصعوبات التي قد تحول دون تحقيق التفاعل الثقافي؟

(٦) ما انعكاسات البرامج المحوسبة الذكية القادرة على التحليل، أي الدور المستقبلي للشبكات العصبية على التفاعل الثقافي؟

(٧) ما الكفايات التي ينبغي توافرها في المثقف والهيئة الثقافية حتى تكون قادرة على التفاعل ثقافياً (حضارياً)؟

(٨) هل نحن بحاجة إلى إعادة تعريف الثقافة، وتحديد دور المثقف وواجباته، وتعريف أدواته؟

(٩) هل في مقدورنا الانتقال من المحليّة أو الإقليمية إلى العالمية؟

وختاماً، أتوجه بالشكر والتقدير إلى اللجنة التنظيمية للمؤتمر على جهودهم الكبيرة التي بذلوها في الإعداد لهذا المؤتمر. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة فيلادلفيا على احتضان هذا المؤتمر.

في التعددية السياسية

د. نظام عساف *

قبل تفحص مفهوم التعددية السياسية في ظل النظام الديموقراطي، ربما كان من المفيد التذكير ببعض الأشكال التي تتجلى عبرها الديموقراطية في عالمنا المعاصر.

يتجلى الشكل الأول للديموقراطية في إحترام حقوق الإنسان كما نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الأمم المتحدة وكافة المواثيق والإتفاقيات والبرتوكولات العالمية ذات الصلة والتي بلغ عددها حتى الآن (٢٥) وثيقة.

فقد نصت المواد (١٩ و ٢٠ و ٢١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على مضمون الأركان الرئيسية الثلاثة للتعددية السياسية. فنص المادة (١٩) يبين حق كل شخص بالتمتع بحرية الرأي والتعبير، بينما أقرت المادة (٢٠) حق كل شخص في الإنضمام إلى الجمعيات السلمية وعدم جواز إرغام أحد على الإنتماء إلى جمعية ما، وتدعو المادة (٢١) إلى ضمان حق كل شخص بالمشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده إما مباشرة أو غير مباشرة، على أن يختار ممثليه بحرية، إضافة إلى حق كل مشارك في تقلد الوظائف العامة في بلده، ناهيك عن التعبير عن إرادة الشعب بإنتخابات حرة ونزيهة ودورية (١).

إن إحترام هذه الحقوق، سواء أكانت إقتصادية - إجتماعية (عمل، تعلم، صحة ....إلخ) أو سياسية (المشاركة في صنع القرار على مختلف المستويات)، ناهيك عن عنصر المساواة بين المواطنين على إختلاف أصولهم وعقائدهم وجنسهم .... إلخ، بات مؤشراً حاسماً على انتصار النهج الديموقراطي في هذه الدولة أو تلك من دول عالم اليوم.

والشكل الآخر لتجلي الجوهر الديموقراطي في الدولة الحديثة يتمثل في إحترام التعددية، لما تضمنه من تفاعل حي بين مختلف الإتجاهات وفي كل المجالات، بحيث يتاح دائماً للمواطن أن يختار اتجاهاً ما من بين عدة اتجاهات.

من هنا تبرز أهمية التعددية السياسية في الدولة الحديثة. وفي ظني أن التعددية السياسية تستلزم حكماً توفر الإمكانيات والآليات الشرعية لتداول السلطة، بعيداً عن الأساليب غير الديموقراطية من نوع الإنقلابات العسكرية أو التصفيات الجسدية أو ممارسة العنف والعنف المضاد ....إلخ.

ويصعب أن يجادل أحد في أن الإحتكام للشعب والخضوع لحكم الشعب، يستدعي إطلاع المواطن على مختلف الآراء، والإتجاهات، والمواقف، والمعلومات، والبرامج....إلخ، وهذا الأمر غير قابل للتحقيق بدون توفر الإيمان الحقيقي بضرورة وأهمية التعددية والممارسة العملية المنسجمة مع هذه القناعة من قبل كافة الأطر والمؤسسات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية الفاعلة في المجتمع.

ولاشك في أن إحترام حقوق الإنسان وسيادة نهج التعددية وتوفر آليات تداول السلطة شرعياً في المجتمع، ينعكس على بنية ورؤية وممارسة مختلف التكوينات التنظيمية فيه، ومنها الأحزاب السياسية.

الأحزاب السياسية والتعددية

وحتى تستطيع الأحزاب في النظام الديموقراطي أن تحتل مكانتها الطبيعية وتلعب دورها بفاعلية، ينبغي أن تنسجم في حياتها الداخلية مع ما تسعى من أجل تحقيقه في المجتمع. ولا تستطيع الأحزاب السياسية أن تكسب الإحترام والثقة من قبل مختلف فئات الشعب، إلا إذا كانت حقوق العضو الحزبي السياسية مصانة داخلها، والتعددية نهج ثابت في حياتها، إضافة إلى توفر آليات تداول السلطة الحزبية في

* المدير العام لمركز الريادة للمعلومات والدراسات

مسيرتها.

فغياب النهج الديموقراطي داخل الأحزاب السياسية، أو حتى ضعف [illegible] أحياناً أسوأمن هذا وذاك، حينما تحتكم الخلافات الحزبية الداخلية إلى السلاح كما جرى في العديد من دول «العالم الثالث» ومنها بعض الدول العربية.

وفي ظني أن الأحزاب السياسية التي تجبر أحياناً على العمل في ظروف سرية، بحكم طبيعة السلطة غير الديموقراطية والسائدة في بعض بلدان العالم الثالث، تستطيع أن تمارس حياتها الداخلية وتعالج قضاياها الحزبية، حتى في تلك الظروف الصعبة، بروح عالية من الديموقراطية الحزبية.

ومن المعلوم أن الأحزاب نشأت تاريخياً كأحد علائم التطور الديموقراطي في حياة ونشاط المجتمع البشري. ومع ازدياد وعي البشر ومعارفهم، يرتقي النشاط الهادف لأفراد المجتمع وجماعاته، ويتعزز أكثر فأكثر النشاط الإبداعي للناس، الأمر الذي سرعان ما ينعكس في طبيعة وبنية التشكيلات المجتمعية والدول، بما فيها مختلف أشكال التنظيمات الإجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها. وتتبدى المسألة التنظيمية عموماً (بما فيها الشكل السياسي) كجسر يتوسط بين فاعلية الوعي الإجتماعي وتأثيره على الكينونة الإجتماعية بإعتبار أن «التنظيم هو شكل التوسط بين النظرية والممارسة»(٢)، وبمعنى أوضح وبحسب كلمات لوكاش يعتبر الحزب بمثابة مبدأ توسط بين الإنسان والتاريخ(٣).

لقد ظهرت الأحزاب السياسية وتمت مع تطور المجتمع المدني، معبرة بذلك عن ضرورة تاريخية للإسهام الواعي في مسار التحولات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وغيرها، بإعتبارها، أي الأحزاب واحدة من الأدوات التي تدافع عن مصالح وأهداف مختلف الطبقات والفئات الإجتماعية، ناهيك عن دورها في الدفاع عن الوطن وتحريره من المستعمر في العديد من البلدان التي خضعت للإستعمار مباشرة، وأفرزت الحاجات والدوافع الإقتصادية والإجتماعية والروحية للمجتمع البشري في سياق تطوره، عدداً من مظاهر العمل الإجتماعي المنظم، وتجلى ذلك من خلال ظهور منظمات إجتماعية وأخرى سياسية، أو منظمات ذات شكل انتقالي بين هذه وتلك: كالإتحادات الشبابية أو الطلابية أو الخاصة بالمرأة وغيرها.

بيد أن الحزب السياسي، كأحد أدوات العمل الإجتماعي المنظم، يختلف عن باقي أشكال العمل الإجتماعي المنظم، كونه يضع على رأس مهماته موضوع استلام السلطة في البلد المحدد أو المشاركة فيها.

ومن الطبيعي أن يحدد مفهوم الحزب السياسي تلك الحاجات والمصالح والتطلعات التي يعبر عنها ذلك الجزء الأكثر إستعداداً للتنظيم والنشاط من [illegible] وتصنيفها، وإيضاح مراحل نشوئها، وتطورها، وجوهرها، وخصائصها، وسماتها، ناهيك عن عناصر تنظيمها والشروط التي تبرز تاريخياً وجودها....إلخ. فمنهم من قام بتحليل ظاهرة الأحزاب السياسية (موريس ديفرجيه)، ومنهم من تناول بالتحليل ظاهرة الأحزاب السياسية في العالم الثالث (د. أسامة الغزالي)، ومنهم من تناول بالعرض والتحليل نظرية وتاريخ الحزب السياسي (دومنيس انانييف)....إلخ.

وقبل هذا وذاك، لاحظ غرامشي أن الصراع الطبقي قد تحول إلى «حرب مواقع» وأن «الجبهة الثقافية» قد أضحت الميزان الرئيسي لهذا الصراع. مشيراً إلى أن الأحزاب السياسية المختلفة هي بمثابة «رموز» للطبقات الإجتماعية، موضحاً أن هناك شروطاً تاريخية لوجود أي حزب سياسي منها: تمتع الحزب السياسي بقاعدة صلبة في جماعة إجتماعية معينة، إضافة إلى نوع من الإستمرارية التاريخية، داعياً إلى تنمية ثلاثة عناصر أساسية في وجود الحزب وهي: القاعدة الحزبية، القيادة الحزبية، والكوادر الحزبية (٤).

ومن الطبيعي أن تتسم الأحزاب السياسية بطابع المرحلة المحددة، الظرف التاريخي المحدد، ناهيك عن الخصائص الملموسة لطبيعة المجتمع أو الدولة التي نشأ فيها الحزب السياسي وتطور.

وفي يقيني، أن الحديث عن الأحزاب السياسية في نهاية القرن العشرين، وعلى أبواب القرن الحادي والعشرين، يستوجب طرح الأسئلة التالية:

هل مازالت الأحزاب السياسية تتسم بالطابع الطبقي والخلفية الطبقية دون سواها؟

وهل تتشابه الأحزاب السياسية في العالم المتقدم صناعياً مع تلك الأحزاب التي ظهرت وتظهر في البلدان النامية؟

وهل هناك أحزاب سياسية واحدة وموحدة تمثل مصالح طبقة أو فئة إجتماعية محددة، أم أن هناك عدداً من الأحزاب تمثل مصالح ودوافع طبقة واحدة؟

ربما يكون واضحاً الطبيعة الطبقية للأحزاب السياسية في الدول المتقدمة صناعياً، مع أن هناك أحزاباً لا تنطلق من خلفيات طبقية داخل هذه البلدان (أحزاب البيئة مثلاً والأحزاب الدينية). ومن المرجح أن يكون هناك فوارق واضحة بين الأحزاب السياسية الناشطة في المجتمعات المتطورة عنها في المجتمعات «النامية» أو «المتخلفة» خاصة وأن